الأصولية والعنف في المجتمعات العربية و/أو الاسلامية (*)

د. هيثم منّاع (**)

اجتمعت قبل عامين بمجموعة لمنظمة العفو الدوليّة تعمل على معتقل رأي من حركة إسلاميّة سياسيّة، وأثناء النقاش، لاحظت موقفا انفعاليا واضحا بين أعضاء المجموعة : من جهة امرأة متقدّمة في السنّ تبدي تعاطفها مع المعتقل بشكل كادت تصور لي معه أن ما سمعته عنه يؤكد أنّ ايمانه بالشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان يعايش إيمانه بالبرنامج السياسي لحركته وأنها سعيدة جدا بالدفاع عن هذه الحالة. ومن جهة ثانية، كان هناك امرأة في الثلاثين من عمرها، تحاول، رغم حماسها الكبير، أن تناقش كيفية الدفاع عن معتقل يمكن أن يتحوّل بمجرّد كسبه معركته من ضحية إلى جلاّد وقد ناقشت معي المشكلة بشكل أوسع من الحركة الإسلاميّة السياسيّة وبأمثلة من المعتقلين الستالينيين أو الشوفينيين الّذين لم يحملوا السلاح وكان السبب الوحيد لاعتقالهم كونهم يعتنقون آراء مغايرة للسلطة، وكان من الواضح أن مجرد الدفاع عن شخص، يخلق وضعا نفسيا خاصا يجعل من الصعب في حالات كثيرة أن يتمكن المرء من أخذ مسافة تسمح له بالتمييز بين الضحية وقضيتها، والتي لا تتناسب بالضرورة مع المبادئ الأوليّة لحقوق الإنسان.

يتوقف الحديث عن المساواة في الحقوق عندما لا يشمل هذا المبدأ من لا يشاطرنا هذا المفهوم. وبهذا المعنى، فإنّ جملة كتاباتنا النقدية عن الحركة الاسلاميّة

(*) فصل من كتاب يصدر للمؤلف حول الأصولية وحقوق الانسان.

(**) باحث من سوريا

السياسيّة هي جزء من حق وواجب : حق التعبير عن معظلة من معظلات حياتنا اليوميّة، وواجب تخطي التبني العفوي لحالات لا تتورع عن وصف الشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان بمؤامرة دوليّة لغزو ثقافتنا وحضارتنا، إلى الدفاع الواعي عن كل حالة غير ديمقراطية تكون ضحية العسف هنا أو هناك.

لذا، فإننا سنسعى، مع باحثين آخرين، إلى محاولة تغطية الفراغ في مكتبة حقوق الإنسان حول الاسلام والأصوليّة والتراث وعلاقة هذا الثلاثي بالحقوق السياسية و المدنية والثقافيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة. الأمر الذي سيكون محور الندوة الدوليّة التي تعد لها الفدرالية الدوليّة لحقوق الإنسان بعنوان "الاسلام وحقوق الإنسان". أما هذه الأوراق، فتتناول فحسب بعض معالم العلاقة بين العنف والتطرف الأصولي في المجتمعات العربيّة و/أو الاسلاميّة.

ليس من المبالغة اعتبار الحركة الاسلاميّة السياسيّة الابن غير الشرعي لوفاة الخلافة العثمانية في شهر آذار (مارس) 1924. وليس من الغريب أن يكون ظهورها في مصر، التي كانت آنذاك مركز صراع حقيقي بين الحداثة والتقليد والسلفية والاصلاح والديمقراطية والاستبداد، والتمسك بالقديم ورغبة التجديد. مصر هذه، التي عرفت عاصفة التجديد الاسلامي مع طباعة كتاب "الاسلام وأصول الحكم" في نيسان (ابريل) 1925 للشيخ علي عبد الرازق، رمز الأطروحات الاصلاحية الداعية للفصل بين الخلافة، باعتبارها مؤسسة سياسيّة دنيوية، والاسلام، باعتباره تبشيرا روحيا نبيلا وليس استراتيجية سلطة. في هذا البلد، أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين، الّتي أصبحت مع الحركة الاسلاميّة للهندي أبو الأعلى المودودي في باكستان والتيار الحسيني عند الجعفرية (الذي ينتمي إليه الخميني) العربة التي تحمل تفسيرا للإسلام لا يتورع عن اختيار بعض ما في التجربة والثقافة الغربيّة (كالجمهورية الّتي عمّدت اسلامية والحزب السياسي في تعبيره اللينيني، والثورة)، الأمر الّذي لم يترافق بتنازلات على صعيد القراءة الأكثر انغلاقا وتقليدية للنص الديني.

هكذا، ومنذ خمسين عاما، لا تتوقف الحركة الإسلاميّة السياسيّة في أشكالها المعروفة عن الدفاع عن المحاور التالية :

– الاسلام نظام شامل يمسّ كل معالم الحياة فهو دولة وحكم وأمة ومبعث القوة والرحمة والقانون والثقافة والعدل والعلوم ومصدر الغنى، وهو جهاد سيف ورأي وكلمة وعقيدة ومنهج حياة.

– الله هو المشرع الوحيد، وليس للإنسان أن يعدّل أو يمس فيما أراده الله للبشر من طريقة في الحياة، ومهمة البشر أن يطبقوا هذا حرفيا.

– الاسلام كل متكامل يؤخذ كله أو يترك كله. (خذوا الاسلام جملة أو دعوه – سيد قطب).

في 1941، ظهر نص صغير في المجلة الشهريّة "ترجمان القرآن"، كتبه أبو الأعلى المودودي بنفسه، لم يلبث، بعد عقود، أن أصبح قسم المتطرفين الإسلاميين من المغرب إلى اندونيسيا:

"لابدّ من وجود جماعة صادقة في دعوتها إلى الله جماعة تقطع صلاتها بكلّ شيء سوى الله وطريقه، جماعة تتحمل السجن والتعذيب والمصادرة وتلفيق الاتهامات وحياكة الأكاذيب وتقوى على الجوع والعطش والحرمان والتشريد وربما القتل والإعدام. جماعة تبذل الأرواح رخيصة وتتنازل عن الأموال بالرضا والخيار وتقدم كل ما تملك قربانا في سبيل إقامة مجتمع الإسلام ونظامه."

كان هذا نص الدعوة إلى تشكيل الجماعة الاسلاميّة في باكستان في 1941/8/25. وفي حين شكلت محاضرات المودودي الأولى حول النظام السياسي في الاسلام القاعدة الإيديولوجية للأصولية السنية، كان الخميني يبلور مفهوما سياسيا مباشرا لمصطلح ولاية الفقيه في التراث الجعفري اخذ شكله النهائي في "الحكومة الإسلامية" ويسعى لنيل تأييد الجهاز الديني الشيعي له.

وبعيدا عن كل مرجعيّة غربية، وفي عقم صحراء نجد وفقرها، وصل تلامذة محمد بن عبد الوهاب للسلطة بالتحالف مع آل سعود. وبذلك كانت المملكة السعوديّة–الوهابية أول دولة تطبق منذ 1903، العقوبات الجسديّة: أي التعبير الرمزي لتطبيق الشريعة في اللاوعي الجماعي للأصوليين المسلمين.

في باكستان، رفضت الجماعة الإسلاميّة وحدة شبه الجزيرة الهندية والإسلام الجغرافي الّذي دعت إليه الرابطة الاسلاميّة لجناح. فحسب المودودي "فإنّ دولة قوميّة تحمل راية الإسلام ستكون أشد وطأة في قمع الانقلاب الإسلامي". إلاّ أن التقسيم الطائفي للمنطقة لم يلبث أن عزّز الأطروحات الاسلامانية التي حصلت على تنازلات كبيرة منذ آذار (مارس) 1956، تاريخ تبني الباكستان لدستور مؤسلم. أمّا في ايران، فقد نجح صعود التيار الوطني في تهميش الجماعات الأصولية الصغيرة، إلا أنّ الشراسة الّتي حورب بها هذا التيار محليا وامريكيا، عبر ضرب تجربة مصدق، أعطى الفرصة للجهاز الديني الشيعي الّذي وجد فراغا كبيرا من ملاحقة الوطنيين والتقدميين. في سورية ومصر، كان التقدم الكبير للحركة القوميّة العربيّة وراء وضع حركة الاخوان المسلمين في الثلاجة لزمن. ولم يكن لمحاولات التفجير التي قامت بها الحركة ضد السينمات والأماكن العامة إلا أن تعزز عزل الحركة في الخمسينات.

أسمـاء ثلاثة، تلخص البـرامج المتبعـة من قبل حـركة الاخـوان المسلمين منذ 1967 : حـسن الهضـيبي (مـصر)، مـؤلف كـتاب "دعـاة لا قضـاة" الذي يرفض استعمال العنف بين المسلمين ويجنح للدعوة المسـالمة. سيد قطب (مصر) رمز الجناح الراديكالي ومـرجـع كل المتطرفين. وعـصـام العطار (سـوريّـة)، المدافع عن أنموذج برلماني ومنظمة اسلامية غير عنيفة.

هذه الأسماء، التي تنتمي للجـيل الثاني للحركة، تبقى جميـعها ضمن النطاق الإيديولوجي التـاريخي. في حين ثمـة أسـماء جـديدة اليـوم، تدافع عن أطروحـات إصلاحية أكثر ديمقراطية وأكثر تسامـحا واجتهادا في فكرها السياسي والاجتماعي مع اقتـراب التاريخ الرمزي للقرن الخـامس عشر للهـجرة (نوفمبـر 1979) تتابعت الأحداث بشكل متسارع : الهزيمة العسكريّة للأنظمة العربيّة أمام إسرائيل في 1967 ووفاة الرئيس جـمال عبـد النّاصر (1970) الخ. جملة هزات خلقت فـراغا كبـيرا في الحياة السياسيّة في العالم العربي مع شحنات الإحباط واليأس المرافقة.

لقد أدّى التهميش الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لقطاع كبير من السكان من قـبل السلطات التـعـسفـيـة إلى خلق الظروف المثـاليـة للجنوحـات الانفعـاليـة واللاعقلانيـة الجماعية وكانت هزيمة الايديـولوجيات الكبرى في عصرنا عـاملا آخر للانكفـاء على الذات المترافق مع خطاب مـحلي قـابل للقراءة والفـهم. ولم يكن لعنف الدولة البوليسية إلا أن يجعل من العـقوبات الجسدية من جلد وبتر ورجم من عاديات التفكير مع وجود أكثر من أربعين وسيلة للتعذيب في بعض البلدان ؟

هل ثمـة أفضل من حالـة الطوارئ من أجل جعل ثقـافة الطوارئ شـعبـية في مجـتمع مـا ؟ كل هذا مع التـأييد المادي والأدبي للعـدو اللدود للاتجاهـات القومـية : العربـية السعـودية. العنف الاجتـماعي هو غـالبا فـعل الذين تحكم عليهم المنـظومة السياسـية السائدة بالصمت بـعد نبذهم من الشبكة الحـيوية المجتمعـية. في البلدان الاسلامية بعد الاستعمارية، ضحت السلطات الاوتـوريتارية بجيلين مصدرة عليهما الحكم بالصمت الشمولي. واذا سمحت المسـاجـد بانقطاع ما في هذا العزل الاجباري للمنفيين، فـهي لم تقدم يوما لهم الخـبز واللبن. في هذا الاطـار، كانت الايديولوجـية الشمـوليـة للأصوليين تستـجيب لـ "حاجة"، في نطـاق كون برنامجهـا يؤكد على التضامن والأخوة ضد مجتمـع "كل من يده له" وتعـرض بكرم لجنّتين تمّ عرضهما بشكـل مثالي مـبالغ فيه، الأولى النظـام الاسـلامي المنشـود، والـثانية جنات عـدن في الآخـرة.

وهكذا أخذت الحركات الإسلامية القيادة بلغـة بسيطة وتعبوية تقدم للجمهور نسيـان كلام الله باعتبـاره أصل كل علة في مجتـمع متورم بالمشاكل و "الشـريعة" باعتبارها العلاج السحري لكل المصائب.

من 1978 إلى 1982، شهد العالم الاسلامي حمّى الحركات الأصولية في السودان وسورية ومصر وايران وتونس والباكستان والعربيّة السعودية الخ... وفي الانتقال من عذب الكلام إلى الممارسة ظهر للعيان ترجمة الخطاب الأصولي على أرض الواقع، ويمكن القول إنّ التجربة العيانية، أكثر منه جرأة المثقفين، هي التي وراء إزالة هالة الإسلام السياسي : النزعة الطائفية العمياء في سورية والعصبوية الجعفرية والقمع المعمم في ايران والدعم غير المحدود من المودودي للجنرال ضياء الحق مقابل تطبيقه الحدود والتعاون العالي المستوى مع المخابرات المركزية الأمريكيّة في افغانستان واغتيال مثقفين يساريين في لبنان واحتلال الأماكن المقدسة في مكة...

ولم يلبث التعاطف الّذي حصل عليه الأصوليون في صفوف اليسار والمعتدلين أن تراجع. وللأسف، اكتشفت المجتمعات الاسلامية في حمامات دم، الأبعاد التراجيديّة للمشروع الأصولي في أكثر من بلد.

ففي أربعة أعوام، قدمت الحركة الإسلاميّة نفسها في كل ما غزلت من ثياب : إعادة الاعتبار لحياة الجمعيات والعمل الاجتماعي والطبي الميداني والمدارس الدينيّة واللغويّة في بهو المساجد وحركة طباعة ونشر واسعة جدّا. ولكن أيضا تفجير مدارس واحتلال الكعبةوتقييد الحريات في أحياء نفوذها، وأخذ رهائن واغتيالات وانقلاب وهجوم على كل ما هو "غير اسلامي".

لقد كان لفشل بعض هذه الحركات كبير الأثر في وقف الموج العاصف لصالحها في بعض البلدان، وذلك على الأقل في نماذج البلدان الّتي تعرف تاريخيا هذه الحركات. ومن المفارقات أن تطبيق الشريعة من قبل الدكتاتور نميري في السودان في سبتمبر (أيلول) 1983، هو الّذي، من وجهة نظرنا، شيّد انحطاط "برنامج" أصبح في خدمة القامع كما هو في خدمة "المقموع".

وفي الوقت الّذي بدأ فيه عدد من الإسلاميين طرح الأسئلة حول مقومات الحركة الإيديولوجية ومستقبلها، يتابع الناجون من المستنقع الأفغاني من أفغان وغير أفغان، أبناء الانتاج الرث للإسلامانية في المغرب، العصبة العسكريّة في السودان، ومزيج عجائبي من القبلية والسلفية في اليمن، يتابع هؤلاء إعادة استهلاك الخطاب الّذي ساد في 1978 – 1982، مثيرين الانتباه إلى ظاهرة تعيش أزمة عميقة يعود الفضل في استمرارها، إلى الأزمة المعممة الّتي تعيشها البلدان المعنية أكثر من أي شيء آخر.

ويمكن وصف المرحلة الّتي سادت من 1978 إلى 1982 باعتبارها تلك الّتي جعلت الحرب "ضد الصليبيين والعلمانيين والصهاينة والشيوعيين والناصريين – الأيوب خانيين في الترجمة الباكستانيّة –" مهمة مقدسة باعتبارهم اعداء الله. لقد عادت لغة مصادرة الله والاسلام إلى السطح بعد 15 قرنا على اغتيال علي بن أبي

طالب باسم حكم الله والاسلام ولم تمتنع بعض الحركات عن استعمال تعبير يثير اشمئزاز العديد من المسلمين "حزب الله". وكأنّ الله سلعة سياسية للمزايدة. وإذا ما تناولنا أدبيات هذه الحقبة لوجدناها معبئة بلغة حاقدة يغيب عنها التسامح كلما طرحت قضية الاختلاف في الرأي: للمثل فقط، استعمال تعبيرات مثل الأفعى المارونية والعملاء البهائيين والمرتدين والكفرة النصيريين والصليبية الحاقدة... لغة الاتهام الشاملة والمبسطة هذه تشمل ابناء الطائفة والدين: أهم رجال الدين الشيعة الّذين لم يساندوا خميني اتهموا بالنفاق والمنافقين في أدبيات وأحاديث التنظيمات الموالية والممولة من ايران ؟. الحركات السنية الممولة سعوديا تصدر الكتب المجانية حول الخميني الكافر الدجال وجناح حركة الإخوان الممول سعوديا يتحدث عن احتلال الكعبة من قبل العتيبي باعتباره مؤامرة خبيثة حاقدة ويطالب الحكام في السعودية بسد كل الثغرات على المغرضين وإغلاق كل المنافذ باعتبار أنّ وراء هذا العمل أيد أجنبية وتخطيط صليبي صهيوني إلحادي (الاعتصام، عدد 1، سنة 43، ديسمبر 1979). وعلى صعيد آخر، يتهم حملة السلاح من الأصوليين بالجبن وعملاء الطاغوت من دافع عن نظام برلماني وناهض العنف حرصا على التسامح والسلام الاجتماعي بين المسلمين الخ.

في هذه الفترة ستشهد الحركة انقساماتها الكبيرة مع ظهور الموالين للسعودية ولإيران وللسودان وحتّى للعراق.

وليس بالإمكان أخذ معطيات الإعلام الأصولي على محمل الجد إلا بقدر ما يحتوي من مبالغات ومن تحريض. هكذا وفي عشرات المناسبات تم تقديم الوضع في افغانستان منذ انقلاب ابريل (نيسان)، مثلا بالتعبيرات التالية التي نجدها في الصحافة الإسلاميّة من إسلام آباد إلى القاهرة:

"اتجه الإعلام في كابول نحو الخلاعة والفساد، وركزوا في التعليم على دراسة الماركسية ومنعوا تدريس الدين وعلومه، وأنشأوا مدارس لتدريس الكفر والإلحاد في كل أرجاء أفغانستان المسلمة بالقهر والإرهاب...ان كتب الدين اليوم تعتبر في افغانستان المسلمة من المحرمات، والمصاحف أحرقت في كل مكان وجدوها فيه، والمساجد هدمت أو حولت لأماكن يجتمع فيها الشيوعيون ويلتقون، وعلماء الدين علقوا على المشانق، ونظام التجسس تفشى وانتشر، واستخدمت مكبرات الصوت فوق المساجد لتنظيم الحفلات الخليعة، ونقلت سجاجيد المساجد لقصور ومكاتب الحكام الشيوعيين" الخ... (نص معاد حرفيا في الدعوة المصرية وصوت الإسلام الباكستانية ومناشير الحزب الاسلامي الأفغاني).

وليس لمناضل من أجل حقوق الإنسان أن يقبل التدخل السوفييتي في أفغانستان أو أي مس بحرية الاعتقاد، ولكن أين هي، بعد وفاة الاتحاد السوفييتي

الأدلة على هذا الكلام ؟ وهل كان هدم المدارس وراء خروج القوات السوفييتيّة ؟

اليوم، يتابع الجيل الّذي لم يتعلم سوى القتال واللغة التعبوية حملة "الجهاد" الاسلامي–الاسلامي هذه المرة، في افغانستان "الحرة والمحررة" ؟

من جهتها، تدافع مجلة "الدعوة"، لسان حال الإخوان المسلمين في مصر عن الاغتيال السياسي في سورية بالقول :

"عن طريق الاغتيالات تتحقق عدة أمور :

1 – زعزعة هيبة النظام الحديدي الحاكم.

2 – إلقاء الرعب في صفوف النصيرية لأن الاغتيالات تستهدفهم وحدهم ودفعهم إلى التغيير.

3 – إعطاء أمل للمسلمين ورفع معنوياتهم.

4 – تعرية الوضع بتعميق الهوة على أنه صراع طائفي نتيجة تسلط طائفي.

5 – إرهاق النظام واستنزاف طاقاته باستمرار وتهيئته لضربة أو ضربات قاصمة.

6 – تنمية حس الجهاد واستنبات ملكات مجاهدة.

7 – تحريك الشعور الاسلامي في نفوس المسلمين في أنحاء العالم باعتبار أن الحركة ليست وطنية فحسب أو دفع أذى ولكنها قضية إسلامية قبل كلّ شيء لأنّ البعثيين يريدون القضاء على الإسلام ومن ورائهم الشيوعيون والأمريكان الّذين يحاولون تثبيت حكم الأسد لنفس الغاية الّتي يسعى إليها هذا المستأسد.

8 – ليتأكد أعداء الإسلام أن حركة الإخوان المسلمين لن تموت، وأن مدرستهم معهد تتلمذ فيه كل الشباب المسلم النظيف على وجه الأرض.

9 – وإنه لا إنقاذ للبلاد الإسلاميّة من الظلم ومحاولة الانحراف بالإسلام عن مجراه الصحيح، إلا بالجهاد الّذي اعتبره الإخوان من ألزم الفرائض في هذا العصر المادي." (الدعوة، عدد 42، نوفمبر 1979).

أنور السادات، الّذي شجع ورخص لصحافة تبرر العنف عند غيره، كان بنفسه ضحية لمن يتبنى هذا الرأي في عقر داره.

في منشور افغاني، نقرأ واجب هدم المدارس "الشيوعية" باعتباره واجبا دينيا، بعد سنوات عشر، وفي منشور للجماعة الإسلاميّة المسلحة في الجزائر ترد حرب إغلاق المدارس بما يشمل تهديد من يرتادها بعقوبة الموت، وذلك بعد أن احدثت هذه المنظمة "بدعة" قتل الراهبات لأوّل مرة في التاريخ العربي الاسلامي.

بكلمة، من الضروري ألا ننسى بشكل من الأشكال أن الحركة الاسلامية السياسية حزب سياسي مشبع بفكرة التفوق الملبسة ثوبا إلاهيّا والتي تبرر كل وسيلة بما فيها الأكثر عبثية وتضاربا مع سمو الايمان كقضية انسانية تخرج عن

نطاق المصلحة المعاشية أو السياسوية. ولذلك، فإنّ برنامجها السياسي اسير المجتمع وأحيانا نزعاته الأكثر بدائية. وهي ككل حزب سياسي، قادرة على التحالف "حتى مع الشيطان" باستعارة تعبير أحد الهاربين من الجحيم الأفغاني. إن السادات ورابين، اعتقدا يوما، أن بالإمكان التخلص من اليسار المصري عند الأول، ومنظمة التحرير الفلسطينيّة بالنسبة للثاني بفتح الباب على مصراعيه للتطرف الأصولي. فماذا كان الثمن ؟

من الصعب الحديث عن ثقافة متقدمة ومغنية في ظروف التغييرات العنيفة، إلا أن واقع الثقافة ليست كلا غير قابل للمس أو كلا متجانسا، يفسر، بشكل جزئي "انتماء الهوية" التي تسعى بعض الأحياء المهمشة لأن تقدم نفسها عبره : في بئر العبد، في لبنان مثلا، تفرض الايديولوجيا الجعفرية، بشكل ما، مجموعة من العلامات الخارجية ذات البعد التمييزي لتأكيد الاختلاف. امساك النظام مفهوم مرتبط بالحياة اليوميّة وفضائها : نساء محجبات على الطريقة الايرانية، رجال ملتحون، آيات قرآنية وصور الخميني كديكور، عاشوراء أهم احتفالية رمزية... مع أشكال محدودة للتضامن الاجتماعي تم اخراجها بشكل يبرز طابعها الديني قبل التأكيد علي طابعها الاجتماعي.

إذا أردنا ترجمة ثقافة محلية سائدة عبر تمثيلها التعبيري الديني، فإننا نؤكد على أن هذه الترجمة تخون الواقع عندما يجري اختزالها سواء كان ذلك في المعنى أو في المبنى. فحتى في أكثر الأحياء أو المخيمات الّتي يسيطر عليها الأصوليون، نلاحظ بأن هؤلاء غير قادرين على فرض عناصر ايديولوجيتهم إلا بقدر ما تتوافق هذه العناصر مع المعطيات الاجتماعية–الثقافيّة المحليّة : الاخوان المسلمون الّذين يخوضون معركة لا هوادة فيها من أجل ختان النساء في مصر والسودان، يغمضون العين عن هذه المسألة في سورية والأردن حيث العرف السائد يفرض عليهم ألوانه. وتهاجم الحركة الأصولية عمل المرأة في كل الأماكن التي تتصاعد فيها نسبة البطالة في صفوف الرجال وترتفع حدة العدوانية المناهضة للمرأة العاملة، ليشاركوا في نشر رد الفعل المبسط في صفوف العاطلين بأن المرأة تحتل مكانهم (هنا المقارنة مفيدة مع الحركات العنصرية في أوروبا التي تعتبر الأجانب سببا للبطالة وتطالب بطردهم، وهي تكسب أعدادا كبيرة في صفوف العاطلين لقضيتها). كذلك، وفي أماكن عديدة ترتفع فيها الجنح والجرائم، نجد الحركة الأصولية تركز على تهاون القضاء وضرورة حلول صارمة كالبتر والرجم وقطع الأيدي والأرجل من خلاف والجلد من أجل تطمين المواطنين ؟

الرئيس العراقي صدام حسين، الّذي فهم الدرس بشكل سيّىء، أمر بتطبيق قطع اليد على السارق في 1994، وبعد أن خرج ضحايا حروبه في تظاهرة

تستنكر هذه العقوبة الّتي تخلط بين معاقي الحرب ومجرمي الحق العام، اخترع قطع الأذن للتمييز ؟

إنّ نظرة هادئة للظاهرة الأصولية تظهر أن الاحساس بالظلم يبقى، ومن بعيد، العنصر الأكثر تعبئة ورفدا للمتطرفين بالتعاطف الشعبي. فالمجتمعات الاسلامية ضحية تبادل غير متكافئ بين الشمال والجنوب. حيث تحد الهيمنة الاقتصادية والثقافية من أهمية الاستقلال السياسي (في كل مباحثات الغات لتنظيم السوق الدولية للتبادل كان العالم الاسلامي متفرجا. كيف يعقل غياب أهم منتج للطاقة المنجمية في عالمنا اليوم عن القرار الاقتصادي العالمي. وهل يمكن تصور أن غرب أوروبا وشمال أمريكا يسيطران على قرابة 90٪ من مصادر الاعلام العالمي ؟).

هذه الهيمنة المفرطة في العلاقة بين الشمال والجنوب تغذي خطاب الأصوليين الرافض "لأشكال الغزو" الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للغرب.

الحكومات الغربيّة، التي قدمت دائما مصالحها على المبادئ المعلنة، ليست في موقع يسمح لها باعطاء الدروس لبلدان العالم الثالث. ألم يذهب فرانسوا ميتيران، الرئيس العلماني والاشتراكي لفرنسا، إلى العيينة، عاصمة الأصولية الوهابية إكراما لعيون آبار الزيت الأسود ؟ العرب الأفغان، الّذين يلقون الرعب في شوارع الجزائر وأرياف مصر ألم يتلقوا أموالهم من السعودية وأسلحتهم من الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ولماذا كانوا أبناء الست في كابول وأصبحوا أبناء الجارية في الجزائر ؟ كيف يمكن أن نفهم الصحافة الغربيّة الّتي تستشرس ضد حزب الله في جنوب لبنان وتغلق العين عن تجاوزات المطاوع الوهابي في السعودية ؟ أين هم أشباه العلمانيين في الغرب الّذين يصابون بالإسهال العدواني عندما يتعلق الأمر بالأصولية الإسلامية ولا نرى أثرا لهم عندما يتعلق الأمر بفتاوى حاخامات القدس والأصوليين غير المسلمين ؟

أين هم أصحاب اسطوانة النظام الدولي الجديد بعد تدمير البنية التحتية في العراق وعمليات التطهير العرقي في البوسنة ؟ وكيف يمكن أن يفهم المسلم العادي دعم الغرب لأصوليي أفغانستان ضد نظام أفغاني والصمت على جرائم الجيش الهندي في كشمير ؟ وما معنى محاصرة ايران اقتصاديا منذ مشروعها النووي السلمي والتواطؤ الغربي مع الترسانة النووية الاسرائيلية ؟ الخ...

كل هذه الأسئلة، وعشرات أخرى تشبع كل يوم الاحساس بالظلم عند جمهور المحرومين الّذي لا يجد الوقت للتأمل والتفكير ولا يميز بين الحاكم ومناضل حقوق الإنسان ويؤثر التفسير المبسط والثنائيات السهلة والحلول الرد فعلية ولو كانت مدمرة له قبل غيره. ففي عالم لا يملك فيه الأقوى فضيلة العدالة، يصبح مبدأ الأضعف المحاصر "عليّ وعلى أعدائي".

الأصولية وحقوق الإنسان

في بلد كمصر، حيث يحرم طفل من اثنين، من حق دخول المدرسة، هل يمكننا رفض خطة ديمغرافية باسم التفسير الأصولي لآية من آيات القرآن ؟

يلخص هذا السؤال بشكل معبر مشكلة مناضل حقوق الإنسان في العالم الاسلامي اليوم : من جهة، مشروع دولة توتاليتارية تقر العقوبات الجسدية وتحدد حق المواطنة بالمسلمين الذكور البالغين معتبرة النساء المسلمات وغير المسلمين رجالا ونساء قاصرين. ترفض الحريات العامة والخاصة وتقونن وحدة السلطات الثلاث.

ومن جهةثانية التبعات التراجيدية لجماهيرية مشروع كهذا يستتبع التهميش المتسارع للمجتمع برمته.

ليس بإمكاننا ا لتواطؤ مع مشروع تمييزي ينشر الحقد و اللاتسامح، أو الصمت عن الدعوة إلى العنف باعتباره الناظم للعلاقات بين البشر : آباء وأبناء، زوجا وزوجة، شرطة و مجتمعا، سلطة ومعارضة الخ...

ولكن لا يكفي القول بأنّ المشروع الأصولي في تعارض أساسي مع الشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان دون أن نحدد أولا، بأن هذا لا يعني التعارض بين الاسلام كدين تسامح ومحبة وحقوق الإنسان من جهة، ومن جهة ثانية إن الغرب ليس سفير حقوق الإنسان على كوكبنا. هل من الضروري الإشارة إلى أنّ بربرية أكثر من جماعة أصولية هي الابن الضال لزواج المصلحة بين دولة غربية معروفة باستعمالها السلعي لحقوق الانسان وحليفها الأصولي المتنكر لهذه الشرعة باسم الدين ؟

ولا يكفي مواجهة هذه الظاهرة دون التصدي للأسباب الّتي أدت إلى انتشارها، وهنا تقع مسؤولية الدولة التسلطية في الصف الأول : لأنّ ثقافة الطوارئ هي وليدة حالة الطوارئ المفروضة من فوق. وما من وسيلة لتعرية نهج استبدادي دون استنكار ومناهضة كل شكل من أشكال الاستبداد.

إنّ مهمتنا تتجاوز العمل اليومي حول انتهاكات حقوق الإنسان من أجل استراتيجية نظرية للتربية والتأهيل على الحقوق والحريات الأساسيّة التي توصلت إليها البشرية اليوم، وذلك انطلاقا من اكتشاف التراث الثقافي – الاجتماعي المحلي وغنى التجارب الدولية بآن معا. فمن واجبنا تتبع خيوط التسامح والحرية والكرامةالإنسانيّة في تاريخنا والاطلاع على خصب ثقافات الشعوب في هذا الميدان لإغناء تجربتنا وخلق الظروف الملائمة لإصلاح ديمقراطي وإنساني في الثقافة الإسلامية المعاصرة. الأمر الّذي لم يعد ترفا، بل ضرورة حيوية لتمرير الشحنات السلبية والعنيفة، الناجمة عن أزمة المجتمعات الاسلامية في قنوات انسانية وبناءة.

إنّ النضال من أجل حقوق الإنسان يمر بالضرورة عبر عالميتها في العقلية والممارسة، وليس بالإمكان الركون إلى زاوية الحقوق السياسيّة، شبه المحققة في

الغرب، للقيام بمحاكمة انتقائية لهذا النظام أو ذاك من دول الجنوب في استعمال مصلحي بحت يفرغ نضالنا من مضمونه المحايد والشامل، فحقوق الإنسان اقتصادية واجتماعيّة وثقافيّة وان كنا نعمل بكل قوانا لإغلاق ملف الاعتقال التعسفي والاختفاء وعقوبة الاعدام من عالمنا، فمن واجبنا مد أصابع الاتهام الي الوضع المدني والاقتصادي للمهاجرين في أوروبا أو العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على خصومها أو التفاوت الهائل في مستوى المعيشة بين الشمال والجنوب المحروم في العديد من بلدانه من الحد الأدنى للقوت الكافي للبقاء على قيد الحياة. هذا التصور الشمولي والمتكامل للإنسان وحقوقه يمكن وحده أن يمنح المصداقية لنضالنا، ويحول دون احتوائه من قبل من يتاجر بمبادئ سامية.

ان الشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان طموح قادر على الاستجابة إلى تحديات عصرنا الأساسية، بقي أن تصل مبادئها إلى المعنيين مباشرة، وأن يتمّ احترام هذه المبادئ من قبل من يحكمنا، أو من قبل من يعد نفسه للحكم. عندها فقط، تتهمش الأطروحات العنفية والايديولوجيات الباعثة على التعصب والكراهية بين الإنسان وأخيه الإنسان.